الاستراتيجية الامريكية حيال تايوان

المدرس
ابتسام محمد عبد
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المدخل

لا يمكننا تجاهل حقيقة أن لتايوان منزلة خاصة في الاستراتيجية الأمريكية لا توازيها في هذه المنزلة سوى دول قليلة الأمر الذي جعلها أحد الأدوات المهمة لتنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة العالمية الهادفة إلى بسط الهيمنة والسيادة العالمية، فعلى مدى اكثر من خمسة عقود لم تتراجع أهمية هذه الدولة الصغيرة لدى مخططي السياسة الأمريكية بل تزايدت أهميتها بعد حملة مكافحة الإرهاب و أصبحت مرتكزاً أساسيا من مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية.

إن الأهمية المعطاة لتايوان من قبل الولايات المتحدة تفرض علينا بادئ ذي بدء فهم حقيقة الارتباط الأمريكي بتايوان في فترة الحرب الباردة قبل الخوض في التفاصيل الدقيقة لاستراتيجية الولايات المتحدة حيال تايوان وموقع الأخيرة فيها.

ترجع حقيقة الارتباط الأمريكي بتايوان إلى ظروف وملابسات الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، فالولايات المتحدة التي كانت تقود تحالفاً أمميا تحت مظلة الأمم المتحدة قامت بإرسال أسطولها السابع إلى مضيق تايوان منذ بداية الأزمة الكورية لمنع نشوب أي نزاع بين تايوان والصين الشعبية، لكن التدخل الصيني في هذه الحرب في تشرين الثاني ١٩٥٠[١] أعطى للولايات المتحدة المسوغ العملي لوضع تايوان تحت حماية الأسطول السابع الأمريكي لخشيتها من غزو الصين الشعبية لها[٢].

---

(١) ابتسام محمد عبد، العلاقات الصينية-الامريكية ١٩٤٩-١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩، ص ص٢٤-٢٥.

(٢) Harold C.Hinton, The Peoples Republic of China, A Handbook, USA and London, Westview and Dowson, 1979 p.374.

ولم تقف الولايات المتحدة عند هذا الحد بل قامت وعلى اثر قيام المدفعية الصينية بقصف الجزر الساحلية التابعة لتايوان في عام ١٩٥٤ يعقد معاهدة دفاع مشترك مع تايوان لضمان أمنها ضد أي اعتداء صيني[٣].

وقد نصت المادة الخامسة من هذه المعاهدة على انه إذا ما تعرض أحد البلدين لهجوم من قبل قوى في مناطق حددتها المادة السادسة ((بتايوان وجزر البسكادور بالنسبة للصين الوطنية والقواعد في غرب المحيط بالنسبة للولايات المتحدة)) فأن كل من طرفي المعاهدة سيقدمان لبعضهما المساعدة حسب الطرق المطابقة لدستوره كما نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة على إن للولايات المتحدة الحق في وضع قوة عسكرية في تايوان والبسكادور، وقد أثار عقد هذه المعاهدة امتعاض الصين التي احتجت عليها بشدة[٤].

وإستنادا إلى هذه المعاهدة أصبحت تايوان الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، وبموجبه احتلت مقعد الصين الدائم في مجلس الأمن كما حصلت على اعتراف معظم دول العالم بها خلال العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي[٥].

لكن عقد السبعينات من القرن ذاته جلبت لتايوان مالا تشتهيه سفنها، إذ وجهت زيارة الرئيس الأمريكي السابق نيكسون سيكون للصين عام ١٩٧٢ واعترافه في بيان شنغهاي الأول الموقع بين البلدين بان تايوان جزءا من الصين، وان الأخيرة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصيني[٦]، ومن ثم حقها في استعادة مقعدها الدائم في المنظمة الدولية الذي تم ثم فعلا عام ١٩٧٢، وجهت ضربة قاصمة لتايوان، اذ جرت بعد التوقيع على هذا البيان مباحثات متواصلة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبكين والتي كانت تايوان تمثل احد العقبات المهمة في طريق عودتها، والتي احتلت ايضا الجزء الاكبر والمهم في هذه المباحثات، اذا عرض كل طرف شروطه الخاصة المتعلقة بتايوان لضمان اعادة العلاقات بينهما[٧]. وقد تمثلت الشروط الصينية في قيام الولايات المتحدة بما يأتي:

١. قطعها لعلاقاتها الدبلوماسية مع تايوان.
٢. إلغاءها معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان.
٣. سحبها لقواتها ومنشأتها العسكرية من تايوان[٨].
٤. وقفها مبيعات أسلحتها لتايوان[٩].

---

[٣] بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، ترجمة حسين ضومط، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجبل، ١٩٩٢، ص١٦٨.

[٤] ج.ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، الجزء الثاني ١٩٤٥-١٩٧٨، ترجمة خضر خضر، طرابلس، ١٩٨٥، ص٢٥٧.

[٥] د. السيد عوض عثمان، تايوان وتهديدات التنين الصيني، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص١٨٥.

[٦] عبد العزيز العجيزي المسيرة الطويلة بين واشنطن وبكين، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٨، أبريل ١٩٧٢، ص ص ١٣٥-١٣٧.

[٧] ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨-٥٥.

[٨] د.السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

Zhuang Qubing and Others, On US-Taiwan Relations Act, Beijing Review, 1982. P.75

أما الضمانات التي ينبغي الحصول عليها من الصين لضمان عودة العلاقات معها فقد حددتها الولايات المتحدة بما يأتي:-

١. لن تمنع عودة العلاقات من بيع السلاح الى تايوان.
٢. مواصلة الولايات المتحدة لعلاقاتها الثقافية غير الرسمية والاقتصادية مع تايوان.
٣. يمكن للولايات المتحدة بعد عودة العلاقات لتصريح ببيانات أحادية الجانب تتعلق بأملها ورجائها لحل القضية سلميا[١٠].

واستنادا الى هذه الشروط والضمانات قامت الولايات المتحدة بإلغاء معاهدة الدفاع المشترك مع تايوان، وتم الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين في الأول من كانون الثاني عام ١٩٧٩ بعد أن تم تبادل الاعتراف الدبلوماسي قبل هذا الموعد بأسبوعين ولكن هذا الإجراء لم يمنع الولايات المتحدة من توطيد علاقتها بتايوان إذ استمرت الروابط غير الحكومية بين الطرفين، كما اقر الكونغرس الأمريكي قانون العلاقات مع تايوان عام ١٩٧٩ الذي ما زال ساري المفعول حتى الوقت الحاضر كونه القاعدة التي تنظم العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان[١١]، والذي يجيز للأولى حق الدفاع عن الثانية في حالة تعرضها لهجوم صيني مع استمرارية تزويدها بالأسلحة الدفاعية من حين لأخر رغم اعتراف الولايات المتحدة بان تايوان جزء من الصين[١٢].

في ضوء هذه الوقائع والحقائق التاريخية تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية وأسلوب صياغة الولايات المتحدة لاستراتيجيتها حيال تايوان وموقع الأخيرة فيها على وفق هيكلية قسمت إلى ثلاثة محاور حملت العناوين الآتية: منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي لتايوان، والاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان، ومستقبل الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان.

---

[٩] مجلة الدستور، العددين ٤١١-٤١٢، كانون الأول والثاني ١٩٧٨-١٩٧٩،ص٢٦.

[١٠] Michael Oksenberg, A Deuced of Sino-American Relations, Foreign Affairs, vol.61, No.1, Fall 1982, P.182.

[١١] ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

[١٢] د. ماجدة صالح، اتجاهات الوحدة القومية في أسيا-كوريا-الصين في: د. محمد السيد سليم (محرراً)، أسيا والتحولات العالمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية ١٩٩٨، ص٧٣.

المحور الأول: منظور الولايات المتحدة الاستراتيجي لتايوان.

على مدى سنوات طويلة تجنبت الصين الحرب مع تايوان، لكنها ظلت تؤكد في الوقت ذاته على أن أية محاولة من جانب تايوان لاعلان استقلالها رسمياً تستدعي العمل العسكري، وان أي إجراء أمريكي سواء كان ضمنياً أو صريحاً لتيسير هذا الاستقلال سيؤدي إلى استفزاز حكومة بكين التي ستبقي موقفها الرافض لاستقلال تايوان ثابتا مهما تغيرت الظروف والحكومات[١٣].

وترى الولايات المتحدة إن وضع تايوان معقد وعسير، نظراً لأنه يتكون من عنصرين متناقضين: شعب تايوان الذي يرفض أن يحكم من قبل النظام الحالي في بكين، ورغبة بكين التي جعلت من إعادة التوحيد هدفاً عالي الأهمية بحيث لا يمكن التنازل عنه[١٤].

لكن هذا الوضع لم يمنع الولايات المتحدة التي تلتزم بسياسة الصين الواحدة كما صاغها بيان شنغهاي عام ١٩٧٢ من إقامة علاقات مميزة مع تايوان لدرجة جعلت من الأخيرة أحد أهم شركاء الولايات المتحدة تجارياً واستراتيجياً استناداً إلى مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها، فضلاً عن شبكة المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تربطها بالولايات المتحدة ومنها[١٥]:-

١. موقعها الجيوستراتيجي الذي يربط شمال شرق أسيا بجنوبها والشرق الأوسط عبر مضيق تايوان وقناة باشي[١٦]، فضلاً عن انها تشكل حلقة مهمة من سلسلة الجزر الاستراتيجية الممتدة من جزيرة ريوكيو اليابانية في الشمال الى جزر الفلبين في الجنوب والتي تعد مهمة لامن ومصلحة الولايات المتحدة كما ان موقعها المطل على مضيق تايوان الذي يبلغ عرضه ١٠٠ ميل وعلى الساحل الصيني يشكل بحد ذاته تهديداً للصين نظراً لكونه يقيد من حريتها في العمل العسكري[١٧]. وتعتقد وجهة النظر الامريكية ان موقع تايوان يمكن ان يكون قاعدة محتملة للعمليات العسكرية الامريكية في حال نشوب ازمات اقليمية وعالمية[١٨] لذا فأن الضرورة تحتم وجود حكومة موالية او على الاقل صديقة للولايات المتحدة فيها.
٢. اهمية تايوان الاستراتيجية بالنسبة لآمن حلفاء الولايات المتحدة الاسيويين مثل اليابان والفلبين[١٩].

---

[١٣] عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية في شرق أسيا (صياغة أسيوية) مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص٤٢.

[١٤] Richard Bernstein and Ross H Munro, The Coming Conflict with America, Foreign Affairs, vol. 76, No.2 March-April 1997, P. 29-30.

[١٥] عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[١٦] د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

[١٧] هانز ويتمان بالدوين، استراتيجية للغد: الاستراتيجية الامريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠، ترجمة محمد خيري بنونة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٢،ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

[١٨] عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

[١٩] د. ماجدة صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.

٣. قيام تايوان بمساعدة الولايات المتحدة في معالجة الخلل الذي اصاب ميزانها التجاري مع اليابان الذي كان يميل لصالح الاخيرة بغية اعادة التوازن اليه عبر الية فتح الاسواق اليابانية امام نشاطاتهما الاقتصادية والتجارية.
٤. رغبة الطرفان في تشجيع الصين على المضي في إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية وتحقيق مزيد عن الارتباط والانفتاح نحو الغرب[٢٠].
٥. تمثل تايوان نموذجا للديمقراطية الآسيوية القائمة على وفق التصور الأمريكي على تكامل الرأسمالية والديمقراطية عبر احتواء نمو الطبقة المتوسطة في نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية.
٦. تعد تايوان ثالث اكبر مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة[٢١].

استناداً الى هذه المزايا والمصالح حصلت تايوان على اهتمام ودعم الكونغرس والمصالح الاقتصادية والثقافية الأمريكية مما دفع الحكومة الأمريكية لمعارضة أي ضم بالقوة لتايوان من قبل الصين، بل إن قانون العلاقات مع تايوان(Taiwan Relations Act TRA) الصادر في عام ١٩٧٩ ذهب بعيداً إلى حد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان في حال لجوء الصين للعنف أو أي أشكال قسرية أخرى من شأنها الاضرار بالنظام الاقتصادي او الاجتماعي أو الأمني لتايوان.

وإذا كان هذا الموقف سهل اتخاذه في وقت تجمدت فيه العلاقات ما بين الصين وتايوان، فأن الأمر اصبح اكثر تعقيداً في السنوات الأخيرة نظراً للترابط الوثيق الذي اخذ يحكم علاقة الطرفين لاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارية، وأيضا الدور الملحوظ الذي بدأت تلعبه تايوان في الساحة الدولية، فضلاً تصاعد مكانة تيار تقرير المصير الوطني في الجزيرة.

إن الدعم الأمريكي لتايوان يؤدي إلى تقوية ساعد الأخيرة في تحدي محاولات الصين المتواصلة لأعادتها إلى الوطن ألام سواء تم الأمر بالطرق القسرية أم السلمية، ويسبب في الوقت ذاته توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وهو التوتر الذي لا يزال متصاعداً لحد ألان بسبب المواقف الأمريكية الداعمة لتايوان منها سماحها لرئيس تايوان السابق لي تينغ هوي بزيارة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ بصفة غير رسمية وموافقة مجلس النواب الامريكي في عام ١٩٩٦ على مشروع قرار يطالب الحكومة الأمريكية بضرورة الالتزام بالدفاع عن تايوان في حالة تعرضها لهجوم صيني في رد صريح على المناورات الحربية الصينية قبالة ساحل تايوان، وموافقة الولايات المتحدة على بيع تايوان صواريخ مضادة للطائرات، هذا فضلاً عن التصريحات المتواصلة التي تطالب الإدارة الأمريكية بضرورة الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة على أساس واقعي (defacto).

هذه الأعمال تعدها الصين تدخل سافر في شؤونها الداخلية وتؤدي الى مزيد من التوتر في علاقة بكين بواشنطن، وهو الأمر الذي يرفضه رجال المال والأعمال الأمريكيين الذين

---

[٢٠] المصدر نفسه، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.
[٢١] عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٣.

أخذت تزداد ضغوطهم في السنوات الأخيرة على الحكومة الأمريكية للحد من أي محاولات غير مسؤولة قد تؤدي إلى خسارتهم للسوق الصينية الضخمة[٢٢].

وتدرك الولايات المتحدة تمام الإدراك إن الصين لن تتخلى عن هدفها القاضي باستعادة تايوان إذ تسعى بكل ما امتلكت من وسائل لتحقيق ذلك خاصة بعد نجاحها في استيعاب هونغ كونغ الذي يمكن أن يمثل نموذجا يمكن الاحتذاء به في سبيل تيسير عودة تايوان إلى الوطن الأم وإذا لم تنجح هذه الوسيلة فأن القوة ستكون الأسلوب الأنسب الذي يمكن أن تعيد به الصين بناء وحدتها القومية وهذا بطبيعة الحال ليس من مصلحة الولايات المتحدة حيث سيكون العمل العسكري الصيني مدمراً لوضعها في الشرق الأقصى إلى الحد الذي لا تستطيع معه الوقوف ساكنة دون هواك، لذا على الولايات المتحدة كما على الأطراف الأخرى حسب رأي بريجنسكي ((تحقيق الدرجة القصوى من الوضوح بشأن هذه القضية والمحافظة على ذلك الوضوح))[٢٣].

وتعتقد وجهة النظر الأمريكية إنها لن تتدخل من اجل حماية استقلال تايوان إذا ما قامت الصين بإلحاق تايوان بها قسراً، و إنما من اجل مصالح الولايات المتحدة الجيوستراتيجية في منطقة أسيا-الباسفيك، إذ ليس لواشنطن كما يرى بريجنسكي ((اية مصلحة خاصة في بقاء تايوان منفصلة، والواقع إن موقف الولايات المتحدة كان، ويجب أن يظل قائماً على وجود صين واحدة فقط، لكن الطريقة التي تسعى بها الصين لتحقيق إعادة التوحيد يمكن أن تصطدم بالمصالح الأمريكية الحيوية وعلى الصينيين أن يدركوا ذلك جيداً)).

أن اعادة التوحيد كما ترى واشنطن لا يمكن أن يتم إلا بعد أن تحقق الصين مستوى متقدماً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية عندها فقط تستطيع أن تجتذب تايوان للانضمام أليها مشكلة الصين الكبرى التي ستقوم على أساس كونفدرالي يحكمه مبدأ ((دولة واحدة وأنظمة متعددة)).

ان الولايات المتحدة تدرك انه يجدر بها-انسجاماً مع وعدها للصين-أن تمتنع عن أي مساعدة لتأكيد وضع تايواني مستقل دولياً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يجدر بها في الوقت ذاته تحذير تايوان من مغبة إعلان استقلالها، فقدرة الصين على إنجاح استيعابها لهونغ كونغ وإنجاز إصلاحات سياسية داخلية ستمكن الولايات المتحدة من تشجيع الجهود الداخلية لإعادة التوحيد عبر مضيق تايوان الأمر الذي سيؤدي مستقبلاً الى قيام توافق استراتيجي بين الولايات المتحدة والصين الكبرى[٢٤].

إذ ستكون مهمة واشنطن الحالية والقادمة إنهاء أية شكوك تتعلق بالالتزام بسياسة أحادية تجاه الصين فيما يتعلق بقضية تايوان، وبالأهمية نفسها فأن من مصلحة الصين خصوصاً بعد استيعابها لهونغ كونغ إظهار قدرتها على حماية التنوع في ترتيباتها السياسية الداخلية كمحاولة لاجتناب تايوان[٢٥].

---

[٢٢] المصدر نفسه، ص ٤٣.

[٢٣] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى.. الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، عمان، الاهلية للتوزيع ١٩٩٧، ص٢٣٢.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٢٣٣.

[٢٥] Zbigniew Brezezinski, Ageostrategy for Eurasia, Foreign Affairs, vol.76, No.5, Sep.-Oct., 1997, p.59

وواقع الحال يشير في الحقيقة إلى انه لا يوجد حتى ألان تصور مشترك بين الأطراف الثلاثة حول إعادة توحيد تايوان مع الوطن ألام، ورغم أن الرئيس الأمريكي السابق بين كلنتون وافق على ((لاءات الصين الثلاثة وهي: لا لدولتين صينيتين، لا لصين واحدة وتايوان واحدة، ولا لآنضمام تايوان لأي منظمة دولية تقوم على مبدأ سيادة الدولة في عضويتها، لكننا نلاحظ أن الولايات المتحدة ما زالت تدعم تايوان عبر تزويدها بالأسلحة الحديثة والمتطورة، وتحظر في الوقت ذاته تصدير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى الصين، والحقيقية انه لولا تعزيز وتطوير القدرة العسكرية الصينية لأعلنت تايوان استقلالها منذ أمد بعيد[٢٦]، الذي لولا الدعم الأمريكي لما فكرت فيه بتاتاً[٢٧].

المحور الثاني:- الاستراتيجية الأمريكية حيال تايوان

تمسكت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومنذ بداية خمسينات القرن الماضي باستراتيجية ثابتة حيال تايوان، وتتحدد أهم أسس هذه الاستراتيجية في تجنب الحرب عبر مضيق تايوان، لأن من شأن هذه الحرب أن تدفع الولايات المتحدة إلى خيارين، أما الوقوف إلى جانب تايوان والمخاطرة بحرب ضد الصين والحيلولة دون سيطرتها العسكرية على تايوان، و أما الامتناع عن مساعدة تايوان ومن ثم فشلها في احترام تعهداتها السابقة في الدفاع عن تايوان مما يعني خسارة نفوذها الاستراتيجي كقوة عظمى ومانعة للاستقرار في منطقة أسيا-الباسفيك.

وطالما احجمت تايوان عن إعلان استقلالها فأنه من المستبعد أن تتدلع المواجهات العسكرية في مضيق تايوان، لكن نمو قدرات الصين العسكرية ونفاذ صبر النظام السياسي قد تزيد من احتمالية الاجتياح، ويؤكد على ذلك أحد الخبراء في وزارة الخارجية الصينية بقوله ((تاريخياً القادة الصينيين آمنوا بالقوة، القوة نجحت في تيان آن مين أرعبت المثقفين وعبدت الطريق للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، أنها سياسية حقيقية وفي النظام القيمي الصيني السيادة والوحدة الوطنية والحفاظ على النظام كانت أمورا افرض من السلام دائماً))[٢٨].

إن التحديث العسكري الصيني يزداد باضطراد وبشكل ينطوي على تهديد لأمن تايوان، فالصين تقوم بتدعيم قدرة قواتها البحرية على توظيف الهجوم بالغواصات والزوارق السريعة لإعاقة الخطوط الملاحية في مضيق تايوان، كما تقوم بتسليح قواتها الجوية بالمقاتلات الروسية من طراز سوخوي ٢٧، فضلاً عن تطوير وحداتها الخاصة للرد السريع لتمكنها من القيام بعمليات هجومية واسعة وناجحة مع توفير الدعم الجوي والبحري لها[٢٩]. وترى الصين أن تحديث قدرتها العسكرية منع تايوان من إعلان استقلالها[٣٠].

---

(٢٦) عبد العظيم حماد: خطوط المواجهة بين الكبار في اسيا، في: ابراهيم نافع واخرون، ما الذي يجري في اسيا، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٨، ص٢٢٦.

(٢٧) لقاء مع وزير الاعلام الصيني، اجرته مجموعة من صحفيي جريدة الاهرام في بكين ١٩٩٨، منشور في :ابراهيم نافع واخرون، ما الذي يجري في اسيا، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

(٢٨) Richard Bernstien and Ross H.Munro, Op.Cit P.30.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(٣٠) عبد العظيم حماد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.

ورغم الافتراض الاستراتيجي الأمريكي القائم على عدم قدرة تايوان على تحمل هجوم صيني واسع عليها اكثر من ثلاثة اشهر بدون التدخل العسكري الأمريكي فأن الصين لن تغامر على المدى المنظور بالهجوم على تايوان لاعتبارات عدة منها:-

١. وجود اوجه خلل كبيرة في قدراتها العسكرية رغم التحديث الذي يجري على قدم وساق.
٢. احتمالية تعرض غزوها للفشل في حال تدخل الولايات المتحدة لنجدة حليفتها تايوان الذي قد يحصل حتى قبل اقتحامها للدفاعات التايوانية.
٣. المساعدات العسكرية الأمريكية لتايوان والتي تعتقد وجهة النظر الأمريكية إن لها مفعول ردع الصين عن القيام بالعمليات العسكرية في مضيق تايوان[٣١]، وتعد محاولتها مد مظلة الدرع الصاروخي المضادة للصواريخ الى بعض دول شرق أسيا ومنها تايوان خطوة في هذا الاتجاه، فضلا عن هدفها الاستراتيجي الخاص لتقويض فاعلية قدرة الصين النووية الاستراتيجية[٣٢].
٤. المسافة التي تفصل الصين عن تايوان والبالغة ١٧٠ كم٢ مما يجعل من الغزو الصيني عملية بالغة التعقيد والصعوبة[٣٣].
٥. إن أي محاولة لضم تايوان بالقوة ستدمر العلاقات الأمريكية-الصينية وستقيد من هدف الصين المستقبلي لتبوأ الزعامة الإقليمية والموقع العالمي[٣٤].
٦. مشاغل الصين الداخلية التي قد تدفعها لتجنب المغامرات الخارجية[٣٥].

ورغم هذه العوائق فأن القيادة الصينية مازالت تتمسك بأفضلية الخيار العسكري لحل مشكلة تايوان لاسيما إذا استمر نفوذ العسكريين في مؤسسة صنع القرار السياسي الصيني[٣٦]، وهذا ما تدركه الولايات المتحدة جيدا، ورغم إنها أخذت في السنوات الأخيرة بانتهاج سياسة حيال تايوان صعدت بها الموقف المتأزم مع الصين اكثر من مرة مما يعني أن مخاطر وقوع الأزمات قد يستمر طالما استمرت الولايات المتحدة في سياستها تلك وأهم هذه السياسات:-

١. سماحها لمسؤولي تايوان بزيارة الولايات المتحدة خاصة زيارة رئيس تايوان السابق لي تينغ هوي عام ١٩٩٥ التي أثارت أزمة حادة في العلاقات الصينية الأمريكية.
٢. زيادة تواجدها العسكري حول تايوان.
٣. تزويدها لتايوان بالأسلحة الحديثة.

---

(٣١) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.
(٣٢) إبراهيم نافع وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠.
(٣٣) وردة هاشم الجارحي، بعد هونغ كونغ.. هل تعود تايوان إلى الصين مجلة السياسة الدولية، عدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص٢٢٩.
(٣٤) Zbigniew Brezezinski, Op. Cit, p.59.
(٣٥) Kishor Mahbubani, An Asia-pacific consensus, foreign Affairs, vol. 76, no.5 1997, p.154.
(٣٦) عبد المنعم طلعت، ادارة المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

٤. دعمها لجهود تايوان للانضمام إلى المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة[٣٧]، وكذلك منظمة التجارة العالمية (WTO) التي نجحت في الحصول على عضويتها بعد موافقة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بالاجماع في اجتماعه الذي انعقد في مدينة الدوحة القطرية في ١١ تشرين الثاني سنة ٢٠٠١ على انضمام تايوان إلى المنظمة[٣٨].

إن احتمالية أن ينشأ الصراع بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان نتيجة سوء الفهم هو أمر وارد ، فالصين تنظر بحساسية تجاه نشر واستخدام القوات العسكرية الأمريكية بالقرب من حدودها مما يؤشر احتمالية حصول نتائج خطيرة خاصة عندما تجتمع هذه الحساسية مع سمتين جديدتين للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وهي الميل لصياغة السياسات الخارجية وفقا للأولويات المحلية ، والميل للاعتقاد بأنه ليس فقط النوايا الأمريكية هي نوايا شريفة وتمثل سياسات سليمة، وأنما أيضا للافتراض بأنه لا يوجد بلد آخر يمكن إن ينظر إلى هذه النوايا والسياسات بطريقة مختلفة، فسماح الولايات المتحدة لرئيس تايوان لي تينغ هوي بزيارة الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ أظهرت خلافا جذريا في تفسير الأزمة التي اندلعت بينهما بسبب هذه الزيارة، فالصين رأت في الأجراء الأمريكي كجزء من خطة لتعزيز الاستقلال الواقعي لتايوان في حين إن المسؤولين الأمريكيين أنكروا مثل هذه النية.

أن السياسة الأمريكية تجاه تايوان تظهر خطرا جديا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة من الاختلاف عن طريق سوء الفهم : أي الصراع المسلح حول الخلافات الجذرية بخصوص قضايا ذات أهمية كبيرة لكلا الجانبين، هذه القضايا تضرب جذورها بالمضامين القديمة للقومية التي تعتمد في عمق الحياة السياسية في الصين، وهي القضايا التي اندلعت الحروب حولها تاريخياً أي الأرض والسيادة[٣٩].

أن استراتيجية الولايات المتحدة حيال تايوان يجب أن تتجه حسب رأي مخططي السياسة الأمريكية إلى إقامة توازن فعال بين احترام التزاماتها بمبدأ صين واحدة وبين دعم تايوان في تنمية اقتصادها وهويتها السياسية المستقلة دون الخوف من الاستفزازات العسكرية الصينية، فمن ناحية تحدي الولايات المتحدة لمبادئ السيادة الصينية سيقود إلى مخاطر عدم الاستقرار الإقليمي، ومن ناحية أخرى فان تخفيض دعمها لتايوان لاسيما قيادتها السياسية المنتخبة لن يحصل على موافقة الكونغرس ويعوق في الوقت ذات التحولات الديمقراطية في منطقة شرق أسيا – الباسفيك، لذا فان توظيف القنوات الدبلوماسية المختلفة لإقامة مثل هذا التوازن الفعال هو السبيل الأمثل للخروج من هذا المأزق. أن ذلك التوازن لن يمنع الولايات المتحدة من حرية قدرتها لأمداد تايوان بالأسلحة الحديثة والمتطورة إذا ما نشبت أزمة بين الصين وتايوان وذلك حسب حجم التهديد الموجه للأخيرة كما أن الأدارة الأمريكية ستستخدم من خلال التأكيد العلني لمبادئ

---

(٣٧) للمزيد من التفاصيل حول هذه السياسات انظر : ابتسام محمد عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٠-٨٢ ، ومعتز سلامة، الصين والولايات المتحدة .. جوهر الخلاف ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٢٦ ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص١٧٨

(٣٨) http: // www.WTO.org

(٣٩) Michael Mandelbaum, Westernizing Russia and China, Foreign Affairs, vol.76,No.3, 1997,p .87.

المحور الثالث :- مستقبل الاستراتيجية الأمريكية حيال تايون

يفترض التخطيط الاستراتيجي المستقبلي للولايات المتحدة بان يتوازى دعمها لديمقراطية تايوان مع مصلحتها في تجنب الحرب عبر مضيق تايوان كما ان تعاطفها مع حق الشعب التايواني في تقرير مصيره يجب آن لا يدفعها للتدخل بقوة السلاح من اجل الدفاع عن هذا الحق ، و إنما يفترض تحجيم احتمالات التدخل العسكري في حالات نادرة أهمها على الإطلاق تعرض المصالح الأمريكية لخطر التهديد(٤٣).

كما يفترض هذا التخطيط أيضا أن على الولايات المتحدة التمييز بشكل واضح مابين هدفها العام من انتشار الديمقراطية وبين سياستها في تحقيق استقلال تايوان لان القضية الأولى منفصلة تماما عن القضية الثانية ، وعلى الولايات المتحدة ان تدعم قضية الديمقراطية التايوانية وتجعلها بعيدة تماما عن القضية الثانية ، وإذا أرادت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية فأن عليها تشجيع تايوان لكي تبقى اسمياً جزءا من الصين ، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة توسيع استراتيجيتها فأن الصين اكثر أهمية بحوالي ٥٥ مرة من تايوان ، لذا فأن على أصحاب المذهب المثالي في السياسة الخارجية الأمريكية أن يكونوا بعيدي النظر حتى لا يكون حسمهم لقضية استقلال تايوان على حساب تحقيق الديمقراطية في الصين مستقبلا.

وفي هذا السياق فأن واشنطن ستكون مطالبة بعدم تشجيع الرئيس التايواني – سواء الحالي أم القادم – من الاستمرار في دبلوماسيته النشيطة والمعادية للصين، كما أن واجب الولايات المتحدة القادم سيكون ليس فقط رفض محاولة دعم تايوان للدخول في الأمم المتحدة وإنما أيضا عدم تشجيع تايبيه من تحقيق هذا الهدف خلال المرحلة القادمة. وتعتقد وجهة النظر الأمريكية أيضا أن عليها توفير الضمانات لدعم الأمن من تايوان بما يشمل التدخل الأمريكي المباشر إذا لزم الأمر، لكن يجب أن يكون هذا الضمان مشروطا: بان الولايات المتحدة ستساعد تايوان لتحقيق ديمقراطيتها فقط في حالة عدم شنها لهجوم او اعتداء أثناء تحركها نحو الاستقلال الرسمي(٤٤).

وعلى أية حال إذا قامت تايوان باتخاذ أي خطوات دبلوماسية واستفزازية للحصول على وضع شرعي ومستقل لها فأن الولايات المتحدة ستجعلها تعلم بأنها ستواجه قضاياها الأمنية بمفردها, كما أن الولايات المتحدة وتايوان ستخسران الكثير عند اشتراكهما في حرب ضد الصين، خاصة إذا كان غرض هذه الحرب هو تحويل الوضع القائم (استقلال تايوان) ألى وضع شرعي، فأذا ما قامت تايوان بهذه الخطوة فأنها ستواجه هجوما صينيا عليها، وعندئذ لا يمكن للمرء تصور أو معرفة الخطط التوسعية الصينية اكثر من انه بإمكانه تصور الخطط التوسعية الأمريكية التي تبدا من رد فعل دول الشمال إلى انشقاق دول الجنوب.

وإذا ما قدمت الولايات المتحدة ضمانات غير مشروطة لتايوان لأحتواء أي اعتداء صيني كامن فأن هذا سيؤدي إلى تشجيع تايوان لإعلان استقلالها والى تنشيط القومية الصينية

---

(٤٣) عبد المنعم طلعت، الاستراتيجية الأمريكية كي شرق آسيا , مصدر سبق ذكره , ص ص ٤٥-٤٦ .

(٤٤) Thomas Christensen, Op. Cit p.50.

المتطرفة في الصين مما يخلق في بكين نظاما متطرفا وتوسعيا وهو ما تخشاه الولايات المتحدة ودول أخرى في منطقة شرق آسيا – الباسفيك[٤٥].

واذا ما قام هذا النظام المتطرف بغزو تايوان فأن ذلك سيؤدي إلى تعريض منطقة شرق آسيا – الباسفيك إلى حالة من عدم الاستقرار بسبب اختلال ميزان القوى فيها، إذ سيدفع نجاح الغزو الصيني إلى تكرار التجربة في مناطق أراض تتنازع عليها السيادة مع دول المنطقة لاسيما حول الجزر المتنازع عليها في بحري الصين الجنوبي والشرقي الأمر الذي سيجعلها أقوى دول المنطقة والتي ستتشجع دولها على شن حروب أخرى ضد جيرانها حول سيادة المناطق المتنازع عليها مما يعرض المصالح الأمريكية في هذه المنطقة للخطر لاسيما وان الاقتصاد الأمريكي يعتمد عليها بشكل كبير.

وإذا ما قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن تايوان في حالة غزو الصين لها فأن هذا سيؤدي إلى فقدانها لمصداقية قوتها العسكرية , وتعريض خططها الخاصة ببناء نظام دولي جديد يتلاءم مع مبادئها وقيمها الخاصة للخطر بسبب عدم استقرار منطقة شرق آسيا الباسفيك نظرا لحالة الفوضى التي تسودها نتيجة للأجراء الصيني هذا.

لكن يمكن القول أن الصين لن تغامر بشن هجوم على تايوان خوفا من تعريض هيبتها العسكرية للضعف والانكسار فيما لو تعرضت للهزيمة , كما أنها لم تستكمل بعد نموها الاقتصادي والعسكري اللذان يمكنهما تحديد مدى قدرة الصين على القيام بهذا العمل[٤٦].

وعلى الرغم من أن الصين قد تفشل في غزوها لتايوان حتى لو لم تتدخل الولايات المتحدة، غير إن صانعي السياسة الأمريكان يرون أن بلادهم لن تتدخل لحماية تايوان إذا تعرضت إلى أي هجمات (وهي الهجمات البعيدة عن كونها غزو) التي ستدمر اقتصاد تايوان، و يمكن للصين استخدام القوة ضد تايوان بصورة فعالة، دون اللجوء إلى استخدام أسلوب الهجوم العسكري المستمر، مثلا إعلان الصين انه لا يمكن بعد ألان تامين الشحن البحري حول تايوان من الاعتداء سيسبب الشلل لاقتصاد تايوان التجاري ,كما سيصاب سوق البورصة التايواني بالانهيار أو الانخفاض إذا هبطت بعض الصواريخ على تأيبيه حيث سيثبت هذا الانهيار خطر التهديدات المحدودة[٤٧].

أن الولايات المتحدة تعتقد أن منهج الردع الذي كان قائما أيام الحرب الباردة لم يعد ملائما للعمل به لمعالجة قضية تايوان , فهذا المنهج يمكن أن يحطم التحالفات التي تمثل مصادر القوة الأمريكية, وقد يزيد خطورة الصراع عن طريق الاستفزاز غير الضروري، لذا فأن الفكر الاستراتيجي الأمريكي يفترض أن المطلوب مستقبلا هو ما يمكن تسميته (الردع الصامت) أي إبلاغ الصين بالمعارضة الدولية للتغيير القسري لوضع تايوان بشكل خاص وغير مباشر ومتعدد الأطراف من جانب. ويبدو ذلك بسيطا، فمن خلال انتشارها العسكري السائد واهتمامها الظاهر بتايوان فأن الولايات المتحدة تمارس ضمنيا سياسة الردع الصامت وليس هناك شيء يمكن أن يجعل الصين واثقة بأن الولايات المتحدة سوف لن تتدخل إذا ما قامت بأي نشاط عسكري ,ولكن

---

[٤٥] Ibid., P.51.

[٤٦] ابتسام محمد عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٦-١٨٧ .

[٤٧] Thomas Christensen, Op.Cit, P. 52

من جانب أخر فأن ممارسة الردع الضمني لا تحدث بسهولة فهي تناقض أحد المحددات المركزية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة (والحرب ضد الارهاب) وهي الحاجة لتعهدات صريحة وواضحة وعامة مدعومة بقوات مسلحة مستعدة لتنفيذ هذه التعهدات لجعل المعتدين المحتلين يدركون عاقبة الاعتداء كما أن سياسة الردع الصامت تتناقض أيضا مع متطلبات السياسة الخارجية – المعروفة تاريخيا باتجاهها الانعزالي: أي وضع هدف واضح يمكن تفسيره للرائ العام، وتحديد خطر قائم لتبرير تعبئة الموارد لتحقيق هذا الهدف. وهناك صعوبة أخرى، فسياسة الردع الصامت تجاه الصين غير متوافقة مع التصنيفات السياسية التي استخدمتها الولايات المتحدة طوال خمسة عقود في سياستها الخارجية، وهي تصنيف البلدان الأخرى إلى أصدقاء أو أعداء، حلفاء أو خصوم، شركاء أو متحدين، أذن المطلوب في هذا المجال هو إيصال معنى واضح الحدود أي ممارسة الردع الصامت والحفاظ في الوقت ذاته على الحوار المتواصل حتى في اصعب الظروف[٤٨].

[٤٨] Michael Mandelbaum,Op.Cit., PP.93-94

الاستنتاجات

ان صانع السياسة الامريكية يميل الى التمسك بسياسة الابقاء على الوضع القائم بشأن تايوان وعدم تغييره على الاقل خلال المدة الحالية لان ذلك يحقق للولايات المتحدة فوائد جمة اهمها المحافظة على استقرار منطقة شرق اسيا-الباسفيك ومن ثم سلامة مصالحها الاستراتيجية فيها.

لكن المستقبل قد يحمل في طياته تغييراً غير محسوب لهذه السياسة، اذ قد تواجه محاولات الولايات المتحدة في توفير الدعم اللازم للابقاء على استمرارية هذا الوضع صعوبات وعقبات عدة، فضلاً عن ان التغيير في سياسات الدولتين المعنية بالامر وهي الصين وتايوان قد تدفع نحو تغيير الوضع القائم وكما يأتي:

١. اذا ما اتبعت الولايات المتحدة سياسة خاصة باحتواء الصين فذلك قد يحفز الاخيرة الى انتهاج سياسة عدائية ضد الولايات المتحدة قد تدفعها الى المغامرة بغزو تايوان، خاصة اذا ما كنت سياسة الاحتواء المتبعة سياسة فعالة تضيق بها الولايات المتحدة الخناق على الصين وتشل من حركتها الخارجية.

٢. ربما وضعت الصين في حساباتها الخاصة وكحل نهائي القيام بعمليات حربية واسعة النطاق في مضيق تايوان بهدف تحقيق حلمها بتوحيد الصين اذا ما فشلت جهود استعادة تايوان سلمياً، ولكن هذا الاجراء مرهون بتوفير عدة شروط منها اولاً تحديث القوة العسكرية الصينية وايصالها الى مرتبة موازية للقوة العسكرية الامريكية مما يردع الولايات المتحدة عن التدخل لمساندة تايوان في حال هجوم الصين عليها، وثانياً توفر ظروف دولية ملائمة للصين مثل الوضع المتخلخل الذي مر به النظام الدولي في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، او تخلي الولايات المتحدة عن تايوان، او وصول قيادة امريكية تبدي بعض المرونة مع الصين بشأن قضية تايوان، او انخفاض قيمة تايوان الاستراتيجية مقابل تصاعد اهمية مناطق اخرى مما يستدعي من الولايات المتحدة التخلي عنها او التقليل من مدى الاعتماد عليها.

٣. يستبد بالولايات المتحدة الخوف من مسألة عودة تايوان الى الصين لانهما سيشكلان فضلاً عن هونغ كونغ الصين الكبرى القوية اقتصادياً بما يكفي لتنافس القوة الاقتصادية الأمريكية في منطقة شرق اسيا-الباسفيك المهمة للاقتصاد الامريكي مما يعني عملياً ان هذه القوة البازغة تحمل تهديداً كامناً للمصالح الامريكية في هذه المنطقة.

٤. ان التفكير الاستراتيجي لتايوان يحملها على الافتراض بان مماطلتها بشأن العودة الى الصين ستقدم لها فائدة مستقبلية، اذ قد تتطور الاوضاع الداخلية في الصين بشكل يؤدي الى اضعافها او اضعاف دورها ومكانتها الاقليمية والدولية، وفي اضعف الاحتمالات تقسيمها مما سيجعلها تنتهز الفرصة لتحويل وضعها اللا شرعي الى اخر شرعي باعلان استقلالها.